

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Rose El Youssef
DATE:	27-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	40,000
TITLE :	Medical Syndicate calls on government to amend drug price increase decision
PAGE:	04
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Amany Hussien

«الأطباء» تطالب الحكومة بتعديل قرار تسعير الدواء

التي تؤدي لخسارة شركات قطاع الأعمال لن تستفيد فعلاً من هذا القرار، على سبيل المثال مثلاً الدواء المسعر بجنيه واحد سيرتفع إلى جنيه وعشرين قرشاً، وهو ما لن ينقذ الشركة من الخسارة والإفلاس بالطبع.

وأضافت النقابة: إنه لم يلحق ذلك القرار آلية أو رؤية مطمئن المريض البسيط الذي سيتأثر بتلك الزيادة نحو دعم الدولة له خاصة في أدوية الأمراض المزمنة، كما أن تطبيقات السوق الخاطئة للقرار والتي أدت ارتفاع أسعار بعض الأدوية بأضعاف نسبة الزيادة المقررة مثل تطبيق نسبة الزيادة برقم ثابت على جميع الأدوية تحت سعر العشرة جنيهات وأيضا احتساب نسبة الزيادة على مفردات عبوة الدواء وليس على كامل العبوة.

ومن جانبه، قال الدكتور أحمد أبودومة عضو مجلس نقابة الصيادلة، والمتحدث الإعلامي للنقابة إن النقابة وافقت على قرار الحكومة بزيادة أسعار الأدوية بحد أقصى 6 جنيهات وذلك رغبة منها في توفير الدواء للمريض بدلاً من لجوئه إلى البدائل مرتفعة الأسعار وكطوق للنجاة لشركات الصناعة الوطنية وخاصة شركات قطاع الأعمال التي واجهت تعثراً شديداً في السنوات الأخيرة.



خيرى

وأكدت النقابة أن هناك العديد من الملاحظات على ذلك القرار منها صدوره بشكل عام لتطبيقه على جميع الأدوية التي سعرها ثلاثون جنيهاً فأقل، وقد يكون من بين تلك الأدوية ما سعرها يمثل هامش ربح مقبول وهى تلك الحالة تشتت السبب الذي صدر من أجله القرار وهو انصاف الأدوية التي يقل سعرها عن التكلفة أو التي لا تحقق أى أرباح كما أن بعض الأدوية ذات التسعيرة القليلة

كتب - أماني حسين

طلابت النقابة العامة للأطباء بضرورة إعادة النظر في تعديل وصياغة وتطبيق قرار زيادة تسعيرة الدواء الجديد بحيث يتم دراسة أسعار عبوات الدواء كل على حدة وتطبيق نسبة زيادة الأسعار على العبوات التي لا تحقق أرباحاً للشركات المنتجة حيث تكلفة تصنيعها يفوق سعر بيعها للجسم، وأن يتم وضع آلية لضبط ورقابة تنفيذ زيادة الأسعار في السوق المصري، مع التأكيد على التزام الدولة بدعم المريض البسيط.

كما طالبت بضرورة وضع سياسة تسعير منضبطة وعادلة، تعتمد على حساب التكلفة الفعلية للدواء ثم إضافة هامش ربح معقول، ويتم مراجعة كل الأصناف الدوائية المسعرة بأقل من ٣٠ جنيهاً، ليتخذ قراراً في كل صنف على حدة، مع مراعاة الإعلان بشكل واضح عن السعر على العلبة أو الشريط أو الأمبول.

وأشارت النقابة إلى أحقية بعض شركات الأدوية التي تقل أسعار منتجاتها عن سعر التكلفة أو حتى لا تحقق أى أرباح عنها فإنها أيضاً تؤكد حق المريض المصري في علاج فعال بأسعار مناسبة.